أثر كفاءة البيئة الأستثمارية في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر في العراق [1]

الباحثة هبه عباس فاضل
أ.د. منتظر فاضل سعد
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2022/10/17
تاريخ قبول البحث :2022/11/15
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2023/12/15

المستخلص :

تعتد البيئة الأستثمارية من أهم العوامل التي يعتمد عليها الأقتصاد ، والتي تبرز اهميتها من خلال النمو الأقتصادي والتطور في الأستثمار ، وايضا دورها في أستقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك تحاول البلدان النامية ومنها العراق محاولة تحسين بيئتها الأستثمارية التي تتصف بأنها بيئة غير مستقرة وطاردة للأستثمار الأجنبي المباشر ، وكذلك يعد الاستثمار الأجنبي المباشر حاليًا أحد أهم مصادر التمويل الخارجي الذي يعمل على تزويد البلدان المتلقية بالتمويل ، واعتماد التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والإدارية ، ورفع مهارات القوى العاملة ، وإدخال أساليب الإنتاج الحديثة ، وتعزيز كفاءة المنتجات المحلية وقدرتها التنافسية لضمان دخولها السوق العالمي بدرجة عالية من الثقة. في ضوء المزايا العديدة التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول من حيث زيادة معدل النمو ، والحد من الفقر ، وتحسين تنمية الموارد الاقتصادية ، من أجل تحسين كفاءة عوامل الإنتاج وتقليص الفجوة بين مواردها المحلية وتنميتها. تحتاج معظم الدول بغض النظر عن نظامها الاقتصادي للعمل على جذب الاستثمارات إلى أراضيها لتطوير اقتصادها ومن ضمنها العراق.

الكلمات المفتاحية: مفهوم البيئة الأستثمارية ، تقسيمات البيئة الأستثمارية، عناصرالبيئة الأستثمارية، ، مفهوم الأستثمارالأجنبي المباشر، أهمية الأستثمارالأجنبي المباشر

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة : (تقييم كفاءة البيئة الأستثمارية في أستقرار وجذب الأستثمار الأجنبي دراسة حالة الاقتصاد العراقي)

The impact of the deficiency of the investment environment in attracting foreign direct investment

Researcher Habah Eabaas Fadil

Prof.Dr Muntadir Fadil Saad

Administration & Economics College , Department of Economics

University of Basrah

Abstract :

The investment environment is considered one of the most important factors on which the economy depends, which highlights its importance through economic growth and development in investment, as well as its role in attracting foreign direct investment. Direct foreign investment, as well as foreign direct investment, is currently one of the most important sources of external financing that works to provide the recipient countries with financing, adopting modern technologies and technical and administrative expertise, raising the skills of the workforce, introducing modern production methods, and enhancing the efficiency and competitiveness of local products to ensure that they enter the global market at a high degree. of trust. In light of the many advantages that foreign direct investment brings to countries in terms of increasing the growth rate, reducing poverty, improving the development of economic resources, in order to improve the efficiency of factors of production and reduce the gap between their domestic resources and their development. Most countries, regardless of their economic system, need to work to attract investments to their lands to develop their economy, including Iraq.

Keywords: the concept of investment environment, investment environment division, element of investment environment, the concept of foreign direct investment, the importance of foreign direct investment.

المقدمة :

تعد البيئة الأستثمارية في اي مجتمع الدعامة الاساسية لتطور المجتمع والأرتقاء به لأنها تعمل على التقليل من حدة الفجوات بين مختلف الأنظمة السياسية والأقتصادية للدولة وصولا الى سلك المسار الصحيح الذي تتبعه الدول المتقدمة ولكي يتم انجاز هذا الهدف لابد من القيام بالتحسينات المتعلقة بالقطاعات الأساسية ، ويتم ذلك من خلال توافر ادارة سليمة للأقتصاد وبنية أساسية وتحتية مناسبة فضلا عن توافر حد ادنى من رأس المال البشري، وكذلك العمل على تطوير القطاع لمالي ، ان العمل على تحسين البيئة الإستثمارية يسهم في جذب الأستثمارات الأجنبية الى البلد المعني، يعمل الأستثمار على عملية التكوين الرأسمالي ولا ينحصر عمله على السلع المادية فحسب وانما يمتد ايضا الى رأس المال البشري، وكذلك يعمل على تحسين الأنتاجية للبلد المعني ويساعد ايضا في زيادة الدخل القومي،ويعمل ايضا على توظيف الأموال للأستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة من أجل تحقيق عائد مالي حالي ومستقبلي ويمثل ايضا الأستغناء عن دخل حالي للمستثمر من أجل الأستفادة منه مستقبلا، وينقسم الأستثمار الى نوعين هما الأستثمار الأجنبي المباشر والأستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفظي)، ويمثل الأستثمار الاجنبي ولاسيما المباشر منه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي التي تعمل على تزويد البلدان المتلقية بالتمويل من خلال اعتماد التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والأدارية، وتنمية مهارات القوى العاملة، وادخال اساليب الانتاج الحديثة فضلا عن تعزيز كفاءة المنتجات المحلية ورفع قدرتها التنافسية من أجل ضمان دخولها الى السوق العالمية،أضف الى ذلك يعمل الأستثمار الأجنبي على تحسين تنمية الموارد من أجل تحسين كفاءة عوامل الأنتاج، والحد من الفقر وغيرها من الايجابيات التي يقدمها الأستثمار الأجنبي للبلد المتلقي.

منهجية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

إن الاستثمار في العراق يعاني من العديد من المحددات التي تقف امام توفر بيئة استثمارية ملائمة لاقامة الاستثمارات تتمثل هذه المحددات في الوضع الامني والسياسي بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص فضلا عن وجود بعض القوانين والتشريعات التي تقف عائق امام جذب الاستثمارات كذلك ان عدم وجود تناسق بين الجهات المعنية بالاستثمار وعدم الاهتمام بالقطاع الخاص وعدم توفر بنى تحتية ملائمة ان هذه الاسباب فضلا عن الضعف في السياسات الاقتصادية ادت الى ضعف في البيئة الاستثمارية أضف الى ذلك عدم دخول استمارات اجنبية اليه وهروب الاستثمارات المحلية منه لعدم توفر المقومات المناسبة للاستثمار.

مما أدى الى قيام الباحثة بصياغة السؤال التالي

(ماهو تأثير البيئة الأستثمارية في عملية جذب الأستثمار الأجنبي المباشر؟)

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد أهم المتغيرات التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي وهو الاستثمار ، وأهمية خلق بيئة استثمارية تدعم قدرات قطاع الأعمال الأمر الذي يتطلب بيئة مناسبة للاستثمار والجهود. لتحسين القدرة التنافسية لقطاع الأعمال ، بسبب عدم وجود بيئة استثمارية مناسبة أو أي ضعف فيه ، سينعكس ذلك حتماً في جذب المستثمرين الأجانب ، حيث أن بيئة الاستثمار هي بمثابة إشارة مرور تمنع او تسمح للمستثمرين من الدخول واستقطاب. المستثمرين ، فضلا عن إن الاستثمار والأجنبي المباشر له دور كبير في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية من خلال الانشطة التي يقوم بها في البلد المضيف

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على :

1- المفاهيم الأساسية للبيئة الأستثمارية والأستثمار الأجنبي المباشر
2- كفاءة البيئة الأستثمارية ودورها في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر والعوائق التي تحد من جذب الأستثمار

رابعا:- فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن البيئة الأستثمارية جاذبة للأستثمار الأجنبي المباشر الا ان الظروف المحيطة بها تقلل من جذب الأستثمار وبناء على ذلك تمت صياغة الفرضية التالية :-

ان هناك علاقة تأثير بين البيئة الأستثمارية والأستثمار الأجبي من خلال مؤشر اداء الأعمال للبيئة الأستثمارية والمؤشر المركب للمخاطر القطرية للأستثمار لأجنبي المباشر

خامسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية : العراق

الحدود الزمانية : 2017-2020

المفاهيم الأساسية للبيئة الأستثمارية

أولا:- مفهوم البيئة الأستثمارية

يمثل مصطلح البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري المعنى ذاته فهما يعبران عن جميع الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يتعرض لها اي مشروع استثماري او هي العوائق التي تؤثر في تدفقات راس المال اذ ان الوضع السياسي لأي دولة وما يحدث به من تغيرات متمثلة بعدم الاستقرار والتغيرات في القرارات السياسية جميعها اسباب تحد من تطور البيئة الاستثمارية ، كذلك نظامها القانوني ودرجه تميزه وشفافيته وما يشتمل عليه من الاعباء والحقوق ودرجه الالتزام بها فضلا عن تحدي السوق والاليات المتبعة فيه والامكانات الموجودة فيه ودرجة تطور البنى التحتية كل هذه العوامل تساعد على استحداث البيئة الاستثمارية لأي بلد مما يسهم في جذب الاستثمارات من الخارج (المعموري ، 2010 : 116)، و ان مجموع العوامل التي تمت معرفتها ولاسيما الاقتصادية منها لا يمكن ان تتغير على المدى القصير هذا من ناحية اما من ناحية اخرى فهناك عوامل يمكن استحداثها على المدى القصير متمثلة بالحوافز الضريبية ، واعطاء تفضيلات في القروض ، والتقليل من الضرائب الجمركية الخاصة بتصدير الاستثمارات الى الخارج كذلك لابد من تحديد اثر السياسة النقدية بوصفها عنصراً جاذباً للاستثمار اذ ان الارتفاع في نسبة الاحتياطي للعملات الرئيسة ادى ذلك ألى ارتفاع تدفق الاستثمارات الى الخارج ويعود ذلك الى قدرة ورغبة المستثمرين في نقل الارباح الصادرة من استثماراتهم الى بلدهم من خلال هذه العوامل يمكن التوصل الى ان هناك مجموعه من العوامل يكون لها تأثير مباشر على جذب الاستثمارات متمثلة بالسياسات الاقتصادية ومستوى الدخول ومعدلات التضخم المنخفضة ،ان هذه السياسات يمكن ان تتشابك مع السياسات الاقتصادية الاخرى المتمثلة في حرية التجارة والاصلاحات التشريعية فضلا عن توافر بنية تحتية مناسبة متمثلة في الطرق والجسور والاتصالات . ان توفر هذه العوامل في بعض الدول تساعد على جعلها عوامل جاذبة للاستثمار (نظمي ،2012 :254).

يندرج تحت مفهوم البيئة الاستثمارية العديد من المفاهيم التي تم تناولها من قبل الباحثين والاقتصاديين في العديد من المجالات وسيتم توضيح بعض من هذه المفاهيم، اذ عرفت البيئة الاستثمارية بأنها :-

من اوسع المفاهيم التي تندرج تحتها العديد من المواضيع منها تحقيق استقرار سياسي واقتصادي وتوفير فرص استثمارية وحرية نقل وتصدير للمنتجات المستثمرة فضلا عن التسهيلات الضريبية وتحسين البيئة المجتمعية وجعلها صديقة للاستثمار (بتال ، 2018 : 1).

وعرفت بأنها العنصر الرئيس لتطور المجتمع اذ من خلالها يتم تقليل الحدود الاجتماعية والاقتصادية الفاصلة بين الدول النامية محاولة منها للوصول الى ما وصلت اليه الدول المتقدمة ولكي يتم الحصول على هذا الهدف لابد من وجود

ادارة اقتصادية سليمة وبنية تحتية حديثة فضلا عن رأس المال وقوة عاملة تتمتع بالخبرات والمهارات (الموالي، 2020 :35).

وعرفت بأنها (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابل عجزاً غير مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية او مؤسسية مستقرة شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري)(فرحان ،2021 : 280)

وترى الباحثة إن البيئة الاستثمارية هي تظافر مجموعه من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع بعضها لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار ولمساعده المستثمر في استثمار امواله في الفرص الاستثمارية الاكثر ربحية فضلا عن تقليل البطالة من خلال توفير فرص العمل وتدريب اصحاب الخبرات والكفاءات وكذلك تساعد على انفتاح البلد المستثمر فيه على الاسواق العالمية المتطورة .

ثانيا:- عناصر البيئة الأستثمارية

تتكون البيئة الاستثمارية من العناصر التالية :

1- حجم السوق:

(يعد حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي والتي تعد من الاساسيات في جذب الاستثمار وأن زيادة حجم السوق لها دور كبير في عملية جذب الاستثمار وقد تم استخدام عدد من المقاييس لمعرفة حجم السوق من ضمنها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن حجم السكان وهذا يعني انه كلما زادت حصة الفرد من الناتج المخلي الاجمالي زادت القوة الشرائية والتي تمثل احدى حالات الاستقرار الاقتصادي كما ان سعي الدولة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية متزايدة تفوق معدل النمو السكاني يؤدي الى تحقيق ارتفاع مطرد في دخول رؤوس الاموال الاجنبية (حاجم ،عبد الغفور ،2014: 53)

2- معدل التضخم :

يقصد بالتضخم هو الارتفاع غير المتوقع للأسعار والذي يشمل اسعار جميع السلع والخدمات ويكون تأثيرها في مختلف قطاعات المجتمع ، اي الزيادة في الاسعار لمدة مؤقتة لا يمكن عده تضخما ، يعمل التضخم على خفض القوة الشرائية لان كمية النقود القادرة على شراء السلع والخدمات في فترة التضخم تكون اقل مقارنة بالفترة السابقة ، كما ان للتضخم دوراً كبيراً في قرارات الاستثمار بسبب ارتفاع التكاليف اذ ان ارتفاع التكاليف يؤدي الى خفض المبيعات ومن ثم عدم تحقيق ارباح (تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلالا او ضغوطات يشهدها الاقتصاد بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية ومن ثم ارتفاع كبير في اسعار السلع المستوردة)(طه ،2021 :5-6).

وترى الباحثة ان للتضخم اثراً كبيراً على عدم جذب الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف وانخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الاجنبية فضلا عن ان الارتفاع السريع وغير المتوقع للاسعار يؤدي الى زعزعة ثقة المستثمرين في الاقتصاد مما يؤدي الى سحب استثماراتهم .

3- درجة الانفتاح على العالم الخارجي

يميل المستثمرون واصحاب المشروعات الى الاستثمار في البلدان التي تتمتع باقتصادات مفتوحة على الخارج والتي تتصف بعدم وجود اي قيود على عملية التبادل التجاري بين البلدان مما يؤكد الكفاءة الاقتصادية في التعامل وعدم حصول اي اضطرابات وهذا معناه انه كلما كانت درجة الانفتاح كبيرة كانت جاذبة اكثر للاستثمار والمستثمرين وتتم معرفة ذلك من خلال الارتفاع في نسب الصادرات والواردات فضلا عن معرفة نسبة التخفيضات الكمركية (عبد القادر ،2012: 239).

وترى الباحثة ان للانفتاح على العالم الخارجي دوراً كبيرً في جذب الاستثمار لانه يضمن بذلك وجود بيئة استثمارية ومناخ استثماري ملائم للاستثمار مما يشجع المستثمرين على اقامة مشروعات فضلا عن الامتيازات التي يحصلون عليها بسبب عدم وجود قيود تجارية بين البلدان وانخفاض في معدلات الضريبة ومعدلات التعريفة الكمركية مما يؤدي الى سهولة الاستثمار فضلا عن ارتفاع نسبة الارباح .

4- تذبذب اسعار الفائدة وسعر الصرف

لقد تم تعريف سعر الفائدة على انه (السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الاموال المقترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها لكنه يختلف عن اسعار السلع والخدمات لانه يمثل نسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض مقسومه على المبلغ المقترض لذلك فهو يعد سلاحا ذا حدين وذلك لانه مرة يعد عائداً على الاموال ومرة اخرى تكلفة لها). وان لأسعار الفائدة بعض الاثار في القرارات الاستثمارية وذلك لان الاستثمار يمثل القسم المقتطع من الدخل والذي يتم استخدامه في الانتاج فضلا عن ان الاستثمار يعتمد على ثلاثة امور رئيسة متمثلة في الكفاية الحدية لرأس المال واسعار الفائدة والفرص الاستثمارية لذلك يقوم المستثمر بالمقارنة بين نسبة الارباح ومعدل التكاليف ويقوم بأستثماراته على أساس نتائج المقارنة (حسين ،2017: 11) .

يعرف سعر الصرف على انه (سعر عملة بلد ما مقابل عملة دولة اخرى) هذا معناه ان ارتفاع قيمة العملة لبلد ما مقارنة بالعملات الاخرى فهذا يعني ارتفاع اسعار السلع في الخارج لهذه العملة مقارنة بالسلع الاخرى اي تصبح ذات تكلفة عالية وتصبح اسعار السلع المستوردة منخفضة نسبيا على العكس في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية اذ تصبح اسعار السلع المحلية منخفضة نسبيا مقارنة بالسلع المستوردة من الخارج (mishkin ,ninth edition, 378).

وترى الباحثة ان للتقلبات في اسعار الفائدة واسعار الصرف اثرا في البيئة الاستثمارية والاستثمار من خلال التغيرات التي تطرأ على الاسعار وارتفاع التكاليف فضلا عن ارتفاع الاجور كذلك ان هذه التقلبات تؤثر في نجاح المشروعات الاستثمارية وذلك لعدم وجود دعم مالي ولارتفاع اسعار المواد اللازمه للانتاج وغيرها فضلا عن ان كثرة التقلبات تؤدي الى نفور المستثمرين حتى وان توفرت بيئة ملائمة الا ان هذه التقلبات تحد من قيامهم باستثماراتهم .

5-التنافسية

لقد تعددت مفاهيم التنافسية اذ تم تعريفها على مستويات عدة منها مستوى المنشاة ،مستوى القطاع والمستوى الوطني ان مفهوم التنافسية على مستوى المنشاة يتمثل في (قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين بشكل اكثر كفاءة من المنافسين الاخرين في السوق ويستطيع المشتري شراءها من جميع انحاء العالم مما يحقق نجاحا مستمرا للشركات على الصعيد العالمي والمحلي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة وذلك من خلال رفع انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة).

اما تعريف التنافسية على مستوى القطاع فقد تم تعريفها على انها القدرة على تحقيق القيمة المضافة ضمن البيئة المخصصة للأعمال وما تضيفه من تطورات اقتصادية ومرونة في التعامل فضلا عن تحسين اليات السوق من جهة المستهلكين والمصدرين وازالة القيود التجارية التي تؤدي الى سهولة الدخول الى السوق والخروج منه .

تعرف على مستوى الدول المتقدمة على انها القدرة في الحفاظ على موقعها المتقدم في الاقتصاد من خلال زيادة الابتكارات وتنمية الابداع وتم ذلك بعد قيامها بالاستخدام الشامل لعناصر الانتاج اي وصلت الى مستوى الاستخدام الشامل في الاقتصاد ووصولها الى قيم مرتفعة بالإنتاج .

اما تعريفها على المستوى الوطني فيتمثل بالدول المتقدمة والدول النامية لكل منهما تعريفه الخاص

اما الدول النامية فتعرفها على انها المحاولة في الحصول على قيمة سوقية في الميادين التي تتوافر فيها ميزات نسبية محاولة جعلها ميزة تنافسية فضلا عن محاولتها للبحث عن المزيد من الميزات التنافسية من خلال القيام ببعض التعديلات والاصلاحات على نظمها السياسية والاقتصادية (المرصد الوطني للتنافسية ،2011 **:4).**

وترى الباحثة مما سبق ان التنافسية تعني قدرة البلد على استغلال الموارد استغلالا امثل يعمل من خلاله على خلق ميزة تنافسية تساعده على منافسة الاقتصادات الاخرى من خلال انتشار منتجاته التي تكون عالية الجودة وذات اسعار مناسبة اذ تصبح في متناول الجميع ان قيام اي اقتصاد بأتباع الخطوات الاساسية في الانتاج بالمحافظة على جودتها واسعارها تساعده على خلق ميزة تنافسية محليا وخارجيا تنافس الشركات الكبرى.

6- الموقع الجغرافي

يمثل الموقع الجغرافي احد العناصر الرئيسة في تنمية الاقتصاد عامة والبيئة الاستثمارية خاصة اذ يعمل على تطوير العمران وتخصيص المجالات الاقتصادية والانتاجية فهو يمثل المنظومة الرئيسة لاقتصاد البلد هذا من ناحية اما من ناحية اخرى فيكون للموقع الجغرافي الاقتصادي –البشري اثر كبير في الاستثمار من خلال الاحتفاظ بسكانه وتطوير

مهاراتهم وخبراتهم التي تمثل عامل جذب للمستثمرين الباحثين عن الخبرات ،فضلا عن ان اهمية الموقع الجغرافي تتحدد من خلال عدة عناصر اساسية تتمثل بخطوط النقل والمواصلات فضلا عن موقع توافر الموارد الطبعية والاقتصادية واماكن تركز المنشآت الصناعية والخدمية فضلا عن اماكن تصريف المنتجات المصنعة (الدبس ،2014 :737).

مما سبق ترى الباحثة ان الموقع الجغرافي عنصر مهم من عناصر البيئة الاستثمارية اذ ان توافر الموارد الطبيعية والبشرية والمواد الخام بنسبة كبيرة فضلا عن الموقع المتميز الذي يتمثل بتوافر خطوط النقل والمواصلات وسهولة الوصول الى مراكز الانتاج كلها عناصر تساعد على جذب الاستثمارات ووضع خطط استثمارية مناسبة تحقق ارباحاً عالية .

ثالثا: تقسيمات البيئة الأستثمارية

ان تبني النظرة العامة والشاملة حول مفهوم البيئة المحيطة بالشركات اذ من الصعب قياس وحصر جميع العوامل والمتغيرات والظروف التي من الممكن ان تكون البيئة الاستثمارية ،كما ان اغلب هذه العوامل قد لاتكون لها صلة مباشرة بالشركات ونتيجة لذلك سعى الباحثون الى تقسيم البيئة الاستثمارية الى ثلاثة اقسام هي البيئة العامة (الخارجية) ، البيئة الداخلية ، البيئة التنافسية والتالي سيتم توضيح كل قسم من هذه الاقسام :(الشمري ، حمزة ،2017 :72) .

1- البيئة الخارجية :

أ- مفهوم البيئة الخارجية

يمكن تعريف البيئة الاستثمارية على انها مجموعة من العناصر الخارجية والتي لا تتمكن المؤسسة من السيطرة عليها فضلا عن ان المؤسسة تكون محكومة بقيود تفرض عليها سلوكياتها واتجاهاتها المتبعة وهذا يفرض على المؤسسة ضرورة بناء علاقة وثيقة مع عناصر البيئة الخارجية من اجل معرفة التغيرات التي تطرأ بمرور الزمن لأنها تكون بمثابة تهديد للمؤسسة من الممكن ان تقلل من نشاطها ومن القيود المفروضة على البيئة الخارجية الآتي:- (السعيد ،2019 : 15)

1- عناصر البيئة الخارجية تشكل قيودا على نشاطها مما تقلل من حرية تصرفها في مجال اعمالها مما يحتم على المؤسسة أختيار افضل البدائل للحد من تأثيرها
2- تمثل البيئة الخارجية مصدر لكل تهديد في طبيعة المؤثرات التي تحكم نشاطها وهذا يؤكد على ضرورة بناء علاقات متميزة بين المؤسسة وعناصر بيئتها يكون اساسها المتابعة المستمرة والدائمة لكل التغيرات بمرور الزمن.

ب- خصائص البيئة الخارجية

تتكون البيئة الخارجية من العديد من الخصائص من اهمها (صقور ،2021:35)

1- التعقد : يعني ان البيئة الخارجية متشابكة ومرتبطة مع بعضها مما يعني صعوبة الفصل بين اجزائها

2- عدم التأكد :يعني عدم قدرة متخذ القرار على القيام بأي اجراءات لعدم تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة وعدم معرفته بمتغيرات البيئة المتمثلة بالطلب والعرض .

3- العدائية : تتمثل العدائية بالافتقار في الحصول على الموارد فضلا عن رفض العملاء الحصول على المخرجات الخاصة بالمنظمة مما يؤدي الى حصول منافسة شديدة بين العاملين في اي مجال.

4-التنوع : يشير التنوع الى التغيرات التي تطرأ على اذواق العملاء ورغباتهم مما تدفع المؤسسة الى اجراء عمليات البحث والتطوير لتلبية رغبات العملاء .

5- التجانس: يعني التجانس الاتساق في مكونات البيئة في صناعة من الصناعات او يعني التنوع في مكونات البيئة .

ج- عوامل البيئة الخارجية :

تتكون البيئة الخارجية من عدة عوامل اهمها (الزعبي ، ابو رمان ، 2004 : 16،17)

1- العوامل الاقتصادية : يتمثل هذا العامل بتضامن الاقتصاد الاقليمي والدولي والمحلي بحيث لايمكن فصل احدها عن الاخر الا ان الفصل ممكن ان يكون نظرياً عند الدراسة والتقييم لأي عامل لذلك فمن اجل الحصول على تقييم للاقتصاد المحلي لابد من معرفة المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمنطقة المراد تقييمها ويتم ذلك من خلال توافر قاعدة معلوماتية يتمكن من خلالها من الحصول على المعلومات اللازمة من اجل وضع الخطط اللازمة واصدار التنبؤات والتمكن من توضيح التحديات فضلا عن ان النظام الاقتصادي له دور كبير في تحديد الفرص والتحديات.

2- العوامل السياسية : تؤثر العوامل السياسية تأثيراً كبيراً على منظمات الاعمال كونها تعمل على تحديد الفرص والتهديدات في الوقت نفسه ويتم ذلك عند قيام الحكومة بوضع سياسة الاعمال واصدار القوانين وهذا يعد من الامور المجحفة بحق ادارة الاعمال لأن عدم الاستقرار السياسي قد يؤدي الى فشل المشروعات لان العامل السياسي له اثر كبير في الفرص المتوقعة لذلك لابد من اخذ هذا العامل بالاعتبار عن القيام بأي مشروع .

3- العوامل التكنلوجية :ان العامل التكنلوجي لا يقتصر فقط على الابداع والابتكار انما يظهر اثره من خلال الخدمات والمنتجات التي يمكن تقديمها اذا كان له دور كبير في جذب ادارات الاعمال ولما له من اثر ايجابي فأنه يتصف ببعض المزايات السلبية المتمثلة بوجود تهديدات بالمنافسة في تقديم المنتجات والخدمات بجودة تقنية عالية.

وترى الباحثة مما سبق ان البيئة الخارجية ماهي الا مجموعة من العناصر التي تطوق مؤسسة الاعمال والتي لايمكن فصل بعضها عن الاخر والتي تكون بمثابة الفرص والتحديات في الوقت ذاته فضلا عن التهديد الذي يأخذ شكل المنافسة والتي يكون لها دور في البحث عن طرائق واساليب جديدة ومبتكرة في تقديم المنتجات والخدمات .

ثانيا : البيئة الداخلية :

1-مفهوم البيئة الداخلية

(تعرف البيئة الداخلية على انها العوامل والخصائص الداخلية للمؤسسة التي يعمل بها الموظف مثل الانظمة واجراءات الرواتب والجزاءات والحوافز المادية والمعنوية والعلاقات السائدة وظروف العمل)(عبد الرحمن ، 2016 : 710)

2-مكونات البيئة الداخلية :

تتكون البيئة الداخلية من ثلاثة مكونات متمثلة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة ، الثقافة التنظيمية ، والموارد والامكانات المتاحة وفيما يأتي توضيح لكل مكون من هذه المكونات (السعيد ،2019 : 10 ، 11)

أ-الهيكل التنظيمي للمؤسسة : يقصد بالهيكل التنظيمي المنشأة التي تحيط بتكوين المنشأة الداخلي إذ يتم من خلاله تحديد الشعب والهيئآت وغيرها من الوحدات الفرعية التي تقوم بممارسة اعمال المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المطلوبة كذلك يحدد الهيكل التنظيمي طبيعة العلاقة بين اصحاب السلطة والقائمين بالعمل وتوضيح مسؤوليات كل منهما .

ب-الثقافة التنظيمية للمؤسسة : تتمثل بالعادات والتقاليد والسلوكيات المتبعة من قبل اصحاب المؤسسة

ت-موارد المؤسسة : تتمثل موارد المؤسسة في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والتطورات التكنلوجية ، اذا تعد من ضروريات المؤسسة لأنها تسهم في تشجيع طاقات المؤسسة وضمان بقائها في السوق .

3-عناصر البيئة الداخلية :

تتكون عناصر البيئة الداخلية من الآتي : (ابو رحمة ،2017 : 17)

أ-البيئة التقنية : تتمثل (بالتكنلوجيا ، طرائق واساليب العمل ، والآلات)

ب-التنظيم الرسمي : يتمثل بالقوانين الصادرة والمتكونة من (قانون العمل ولوائحه ، علاقات العاملين ، قنوات الاتصال، السلطة والمستويات والادوار والخطط والاهداف)

ت-الادارة :التي تقوم برسم الخطط والاهداف وما تحتوي عليه من عمليات التخطيط والتنفيذ والتنظيم وتقييم الاداء والرقابة والتوجيه).

ث-التنظيم غير الرسمي : وما يشمله من منظومة العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تتكون بين العاملين .

وترى الباحثة مما سبق ان البيئة الداخلية تتمثل بمجموعة من العوامل المحيطة بالشركة والتنظيم الداخلي لها والتي تتم السيطرة عليها من قبل الادارة العليا في حال حدوث اي خلل تعتمد البيئة الداخلية بشكل كبير على العاملين فيها

وبما يتصفون به من الخبرة والكفاءة فضلا عن خلفيتهم الثقافية والعادات والتقاليد التي يتبعونها فضلا عن ذلك تعمل البيئة الداخلية على استحداث التقنيات الحديثة من اجل المحافظة على مركزها التنافسي في السوق .

ثالثا : البيئة التنافسية :

1-مفهوم البيئة التنافسية :

تعرف البيئة الاستثمارية على انها مجموعة من العوامل التي يكون لها تأثير في المنشأة اذ تقوم المنشأة بدراسة شاملة عن العناصر التي تتكون منها البيئة التنافسية وتعمل على تحليلها لتحاول بذلك معرفة الاستباقية المكونة للبيئة (خيرة ، يعقوب ، 2017 : 117)

2-خصائص البيئة التنافسية :

لقد تعددت الخصائص العامة للمنافسة إذ لم تعد تقتصر على الحدود الاقليمية لدولة انما توسعت لتصبح بذلك منافسة تتسمم بطابع الكونية وذلك بسبب دخول المنافسين الجدد، و ان من اهم خصائص البيئة التنافسية الآتي : (آسيا ،2010 : 28، 29)

أ-التركيز على وضع استراتيجيات للتنافس تحقيقا للميزة التنافسية :

اصبحت المنشآت الان تبذل جهدا كبيرا لمعرفة المزيد حول الميزة التنافسية كونها عنصراً فعالاً في اي عمل ولها دور مهم في تحقيق النجاح لذلك اصبحت المنشآت تلجأ نحو تفسير الاستراتيجيات المتعلقة بالصناعة محاولة منها في معرفة ظروف المشاركة في الصناعات المتماثلة ومن ثم تقوم بعمل استراتيجية منافسه تمنحها الافضلية للبقاء في السوق .

ب-ظهور المنافسة المعتمدة على الزمن :

يمكن تحديد العديد من العناصر التي تضمن المنافسة عبر الزمن كالآتي :-

1-التقليل من المدة اللازمة لتقديم المنتج الى السوق ومن ثم التقليل من دورة حياته .

2-العمل على تقليل مدة تصنيع المنتج والتي تعرفها بأنها المدة بين تجميع المواد الاولية للمنتج وصولا الى الناتج النهائي .

3-تقليل المدة اللازمة من طلب المستهلك والتي تتمثل بالمدة بين طلبه ومدة الحصول عليه .

ت-تزايد معدلات الابتكار والتغير التكنلوجي :

ان التطورات التكنلوجية ساعدت بشكل كبير في التقليل من دورة حياة المنتج مما ساعد على تقديم المنتجات الى الاسواق بصورة أسرع من ذي قبل ان التطوير التكنلوجي ساعد على اتجاه الاهتمام نحو عملية تصميم المنتج الكترونيا مما يؤدي الى سرعة وكفاءة الانجاز.

ث-التركيز على مفاهيم الجودة الكلية :

يعد التركيز على الجودة من اهم الاهداف التي تسعى اليها البيئة التنافسية اذ يمثل هدفا استرتيجيا تسعى اليها الادارة العامة في جميع المؤسسات الانتاجية والخدمية وان مفهوم الجودة لايتوقف فقط على تحسين جودة المنتج او الخدمة بل يمتد الى جميع قطاعات المؤسسة .

3-متغيرات البيئة التنافسية :-

ان متغيرات البيئة التنافسية ماهي الا امتداد لنموذج بورتر والذي يتكون من خمسة متغيرات اساسية تتمثل في الآتي :- (بقة ، محلب ، 2015 : 137-138)

أ-تهديد المنافسين الجدد :

ان من اوائل القوى المنافسة لبورتر في السوق تعتمد على درجة اليسر والعسر في الدخول اليه اذ كلما تعسر الدخول الى السوق قلت المنافسة ومن ثم ترتفع الارباح في المدى البعيد .

ب-شدة المنافسة في الصناعة :

ان المنافسة بين المؤسسات تعتمد بعضها على البعض اذ ان اي حركة او تغيرر يصدر من مؤسسة ما يكون له انعكاس على باقي المؤسسات وتتنوع شدة المنافسة على حسب (تنوع المنافسين وعددهم ، معدل نمو الصناعة ، خصائص السلعة ، حجم التكاليف الثابتة ، الطاقة الانتاجية ، عوائق الخروج من الصناعة) .

ت-تهديد المنتجات البديلة :

تعرف الخدمات البديلة على انها عدد من السلع تعمل على اشباع الحاجة نفسها للمستهلك، يتمثل دور المنتجات البديلة بمجموعات المتنافسين الذين يكون لهم دور في المنافسة بصورة اقل حدية من المنافسين المباشرين الا انهم يتمتعون بتأثير في الصناعة وعلى معدل الربح وهذا يعطي مساحه اكبر للمستهلك بالاختيار بينهم .

ث-القدرة التفاوضية للموردين :

يقصد بها مجموعة المؤسسات او المجموعات التي تعمل على تزويد المؤسسة بالمواد الاولية او الافراد العاملين او المورد المالي فضلا عن تقديم الخدمات وكل ما تحتاج اليه المؤسسات للقيام بعملها

ج-القدرة التفاوضية للعملاء :

ويقصد بالعملاء الناتج النهائي لأي منتج أو خدمة والذين تقع على عاتقهم مهمة بقاء المنتج في السوق او التخلص منه فهم يمثلون مرتكز الطلب على العملاء من اجل الحصول على بعض المكاسب المتمثلة بالتقليل من اسعار السلع التي يتم شراؤها ، تحسين نوعيتها دائما ، رفع حدة المنافسة بين البائعين وتحقيق اكبر قدر من المساومة معهم.

ح-تأثير السلطات العامة :

بالرغم من ان بورتر لم يضمنه لأحد متغيرات القوى الخمسة الخاصة به وذلك لأسباب (ايدلوجية ، مرتبطة برؤية الليبرالية في الاقتصاد) الا انه له تأثير كبير في القوى التنافسية لأي اقتصاد وذلك لان القوة السياسية لها القدرة على التغيير في عوائد المؤسسة .

وترى الباحثة مما سبق ان للبيئة التنافسية اثر كبير في تحسين النمو الاقتصادي اذ ان دخول منافسين جدد الى السوق يعمل على زيادة شدة المنافسة بين الشركات الموجودة مسبقا مما تجعلها بصورة اكبر من اجل تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للمحافظة على مكانتها السوقية ولضمان بقاء منتجاتها لاطول فترة ممكنة كذلك ان توافر منتجات بديلة تسهم في تحسين جودة المنتجات السابقة وطرحها بأسعار مناسبة تسهم في الحفاظ على القيمة السوقية للشركة المنتجة .

رابعا: عوائق البيئة الأستثمارية

ان عملية الاستثمار وجذب المستثمرين لا تتم الا عند توافر بيئة استثمارية ملائمة لذلك تبذل الحكومات جهدا واضحا من اجل بناء بيئة استثمارية تساعد على جذب المستثمرين الذي يساعد على تحريك اقتصاد الدولة المعنية وادراج اسمها في السوق الاقتصادي هذا وان رؤوس الاموال الاجنبية تنجذب الى الدول التي تتمتع بأستقرار سياسي واقتصادي وامني مما يسهل عملية الاستثمار فضلا عن توافر الضمان لحقوقهم وقد عمل العراق على تحسين بيئته الاستثمارية رغبة منه في جذب المستثمرين ورؤسالأموال الا انه ظل يعاني من بعض المحددات المهمة المتمثلة بالآتي:- (الطالقاني ، 2011 : 7).

1-المحددات السياسية :

يعاني العراق من ناحية الاستقرار السياسي كونه يعد محددا مهما في عمليات جذب الاستثمار الا ان النزاعات السياسية تعد عنصرا غير مشجع على جذب المستثمرين كونهم قد يتعرضون الى مصادرة استثماراتهم او قد يتعرضون الى انواع مختلفة من الاعتداء فضلا عن امكانية خسارة ارواحهم فضلا عن ذلك لابد من توافر عدة محددات يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند قيامه بالاستثمار والتي تتمثل بالآتي:

أ- العلاقات السلمية لتبادل سلطة الدولة

ب- تحديد نسبة الحرية التي يتمتع بها المواطن

ج- معرفة درجة الانفتاح الاقتصادي والاقليمي وعلاقة الدولة المعنية مع الدول الاخرى

ت- الانضمام الى المؤسسات الدولية التي تعمل على طرد الارهاب وتوفير الحماية لحقوق الانسان والعمل على منع انتشار الاسلحة .

2-المحددات الاقتصادية :-

تمثل المحددات الاقتصادية عنصرا مهما في البيئة الاستمارية كون متخذ قرار الاستثمار ينظر الى درجة الاستقرار الاقتصادي كي يحدد هدفة وفيما يأتي هو عرض لاهم المحددات الاقتصادية (التميمي ،2015، 5-6).

أ-حجم السوق :-

يعد حجم السوق من العوامل المهمة التي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري فكلما كبر حجم السوق الحالي او المستقبلي كان لذلك اثر كبير في جذب الاستثمارات كذلك يمثل الناتج المحلي الاجمالي احد طائرق قياس دخل الفرد

ب-تو افر الايدي العاملة :-

يعد الانخفاض في اجور الايدي العاملة محفزا لجذب الاستثمارات كذلك ان انخفاض التكاليف من اهم تكاليف العمل يؤدي الى تعزيز قدرة المنافسة وكذلك تعزيز رغبة المستثمرين للاستثمار في البلدان النامية.

ت-الخصخصة :-

يقصد بالخصخصة (عملية نقل الملكية العامة للمشروعات الى القطاع الخاص اي تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة على وفق قوانين ومعايير البلد المعني)(الكناني ، 2007 :12).

ان عدم توفر معرفة واضحه حول الخصخصة والقوانين المتعلقة يجنب بذلك المستثمر الاجنبي من الخوض في الاستثمارات، ان الخصخصة يكون لها دور كبير في عملية جذب الاستثمارات الخارجية لفترات طويلة الا ان ذلك لايتحقق الا من خلال الادارة السليمة للخصخصة والتي تقف على توافر ثلاثة عوامل اساسية هي الالتزام السياسي ، التوجه التجاري والشفافية ان الاتباع السليم لادارة هذه العوامل يساعد على بيع المؤسسات التي تملكها الحكومة والتي يكون لها دور في تشجيع الاستثمار الاجنبي هذا وان الخصخصة لها اثر واسع في جذب الاستثمارات من خلال الآتي:- (التميمي ،2015 :6).

1-توفير وسائل ملموسة للاستثمارات الاجنبية للانخراط في اقتصاد البلد .

2-التخلص من العراقيل كافة المعوقة للاستثمار .

4- تطوير البنية الاساسية .

3-المحددات القانونية :-

تواجه البيئة القانونية العراقية من الافتقار للعديد من القوانين او عدم العمل بالعديد من القوانين الاخرى كقانون المنافسة ومنع الاحتكار ، قانون حماية المنتج الوطني ،قانون حماية المستهلك ، قانون التعريفة الكمركية ، قانون دعم الصادرات ، قانون العلامات التجارية ، قانون تسجيل الشركات والقوانين الخاصة بالقياس والسيطرة والنوعية والجودة فضلا عن قانون حماية الملكية الفكرية) ان العمل على هذه القوانين يعمل على اعطاء نظرة ايجابية للمستثمر الاجنبي مما يحثه على الاستثمار في البيئة العراقية، اما العكس اي عدم العمل بهذه القوانين فأنه يعطي نظرة سلبية حول البيئة العراقية مما يجعل المستثمر غير راغب في الاستثمار فيها وهذا يعد من الاسباب التي جعلت العراق مكاناً غير مرغوب للاستثمار فيه وذلك بسبب عدم العمل بأغلب هذه القوانين او انه شرع بعضها الا انه لم يعمل بها (خلف ، 2013 : 55).

4-الفساد المالي والاداري :-

انتشرت هذه الظاهرة انتشارا كبيرا بعد عام 2003 ومانجم عنه من فساد القيم والاخلاق وعدم توافر المؤسسات التابعة للدولة لتعمل على منع التخريب الذي يحصل فضلا عن عدم وجود مساءلة قانونية وانظمة تحد من ذلك مع حدوث ضعف عام في الهيكل التنظيمي والمالي للبلد فضلا على اظهار السوق العراقية على السوق العالمية كذلك يعد العراق من اكثر البلدان تعقيدا في منح اجازات الاستثمار والتي تأخذ وقتا طويلاً من اجل الموافقة عليها وهذا يمثل شكلاً اخر من أشكال الفساد (فرحان ، 2021 : 282).

الأطارالمفاهيمي للأستثمار الأجنبي المباشر

أولا:- مفهوم الأستثمار الأجنبي المباشر

أدى الأستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم اقتصادات الدول النامية لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الأستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الأقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الأقتصادي العالمي ،وقد اعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة في مسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له (خضر ، 2004 : 3)، تلخيصاً لما ورد آنفا وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي ، نجد أن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى بناء البنية التحتية ، وإعادة بناء مؤسسات الإنتاج والتصدير المختلفة التي دمرتها الحرب ، فضلاً عن التحديات الداخلية والخارجية. فضلا عن إن الهدر المالي الهائل الناجم عن قضايا الفساد التي قام بها العديد من الملاك الممثلين في البلاد تسبب ذلك القرار وسيستمر في عدم قدرة العراق على تخصيص هذه الأموال لمشروعات تنموية تساعد على زيادة معدل نمو القطاع الاقتصادي ، و التأثير السياسي الذي تمارسه دول الجوار ، والتأثير في صنع القرار والشؤون الداخلية للبلاد غالباً ما ينعكس سلباً على المستوى المحلي ، طالما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ويزيدها ، إذ يسعى العراق إلى جذب وتشجيع مشاركته في هذا النشاط (جاسم ، 2017 : 1).

ومن هذا المنطلق فقد عرف الأستثمار الأجنبي المباشر على انه :-

(توظيفات لأموال اجنبية يقوم بها المستثمر الاجنبي "أفراداً او شركات اعمال " المقيم في بلد معين "البلد الام " في موجودات رأسمالية ثابتة لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر التابعة او الفروع المقيمة في بلد اخر "البلد المضيف ") (العامري ، 2010 : 772)

ويعرف ايضا بأنه تحويل الأموال من الخارج ، عينا أو نقدا ، أو كليهما ، لإقامة مشروعات اقتصادية هادفة للربح (العطية ، 2014: 70)

وعرف بأنه اضطلاع شركة ما بالاستثمار في مشروعات خارج حدود دولتها من اجل احداث قدر من التأثير بالعمليات في تلك المشروعات، في حين يتخذ الاستثمارا الاجنبي المباشر اشكالا عدة منها انشاء مشروع جديد او الحصول على ملكية مشروع قائم او من خلال الدمج والتملك ، اذ يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر قيام المستثمر الاجنبي بتملك لجزء او كل الاستثمار في المشروع المعني ويضاف الى ذلك قدرته على ادارة الشركة (الحسنكو ،2019 : 264)

وعرف ايضا بأنه (تحركات رؤوس الاموال الدولية التي تسعى لانشاء او تطوير او الحفاظ على شركات اخرى تابعه اجنبية وممارسة السيطرة على ادارة الشركة الاجنبية ، وهو من ناحية الشكل كبناء شبكة من الشركات التابعة في الخارج ويجوز للمستثمر أما انشاء مشروع جديد كليا وتعيين موظفين جدد او نقل الملكية او في الاندماج عبر الحدود) (الحيالي وحسن ، 2020 : 157)

ويمكن تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ماسبق بأنه عملية انتقال رؤوس الاموال من الموطن الاصلي الى دولة اخرى (الدولة المضيفة) من اجل القيام بالمشروعات الاستثمارية التي تهدف الى تحقيق الربح كذلك من اجل ادخال التقنيات الحديثة والمتطورة الى الدولة المضيفة هذا وان المستثمر الاجنبي المباشر يملك الحق في ادارة الشركة او المشروع الاستثماري اذا كان يمتلك نسبه لاتقل عن 10% من رأس مال الشركة او المشروع المستثمر فيه .

ثانيا: أهمية الأستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي لأنه يسهل تراكم رأس المال والمعرفة ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة بسبب التغيرات والتطورات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم ، ونقص الاستثمار في العديد من البلدان ، مما أدى إلى زخم جديد للتنمية المحلية والإقليمية ، لذلك ، في هذا السياق ، فإن الانتقال من التخطيط المركزي الشيوعي إلى الاقتصادات المفتوحة في معظم البلدان يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكاناته المالية فرصة مثالية ومناسبة لخلق مصادر جديدة لرأس المال من خلال جذب الاستثمار (kukaj,&others,2016:289)، فضلا عن ان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة التي تخلق حوافز جديدة لتحقيقها قد ازدادت بمرور الوقت ، الأمر الذي جذب انتباه صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي ، الأمر الذي ولّد التفاؤل في البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، لمعالجة نقص الموارد لديها. من جهة ، وكذلك نقل التكنولوجيا والقيادة والتنظيم والابتكار وتطوير الموارد البشرية والمالية ، والجهود المبذولة لتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارمن جهة اخرى (الموسوي ،2016: 51)

وفيما يأتي توضيح لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر (ابادي وعبود ، 2018 : 255) و(سلمان ، 2020 : 82-83) .

1- إبراز المزايا التنافسية لكل دولة مع تحديد القطاعات والأنشطة التنافسية داخلها
2- تحديد بلد الاستثمار والشركة التابعة
3- صياغة وسن القوانين اللازمة لتشجيع التعاون الاستثماري المحلي والأجنبي
4- توفير الرعاية اللازمة للمستثمرين
5- خدمة المواطنين والمستثمرين في الدولة
6- زيادة الإنتاج والإنتاجية ودورها في زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
7- مهام مختلفة لزيادة التكوين الرأسمالي للدولة ووفرة الكوادر الفنية والإدارية
8- خلق وظائف جديدة في الاقتصاد الوطني مما يزيد من فرص العمل ويقلل من البطالة

9- زيادة العائد على رأس المال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة الناتجة عن الاستثمار وتطويره يساعد على حماية ثرواتهم من أي مخاطر

10- خلق إنتاج للسلع والخدمات بما يرضي حاجات المواطنين. أما الفائض فيصدر للخارج فالنتيجة هي توفير النقد الأجنبي وشراء الآلات والمعدات مما يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال.

11- عمل المهارات المحلية والتقنيات المستوردة لتحسين السلع والخدمات المنتجة للوصول إلى الأسواق العالمية لتعزيزها

وترى الباحثة ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر تتجلى من خلال تحسين الدخل القومي للمواطنين وزيادة فرص العمل والتقليل من البطالة وتوفير النقد الاجنبي من خلال الفائض في الانتاج الذي تم تصديره فضلا عن ذلك يعمل على تحسين المهارات المحلية وادخال التقنيات الحديثة وفسح المجال امام الدولة المضيفة للدخول الى السوق العالمي وتدريب المهارات الموظفين والاداريين وكذلك يؤدي الى تحفيز المستثمرين الاخرين المحليين والاجانب الى القيام بالاستثمارات في البلد المضيف.

ثالثا: أنواع الأستثمار الأجنبي المباشر

يمثل تعدد انواع الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للشركات متعددة الجنسات بأنها الطريق الذي يتم اتباعه من اجل الوصول الى الاسواق العالمية وبذلك سيتم توضيح لهذه الانواع كالآتي :

1- الاستثمار المشترك :

الاستثمار المشترك هو شكل من أشكال التحالف الاستراتيجي الذي يتطلب مشاركة دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص لإنتاج سلع أو خدمات للأسواق المحلية أو الأسواق الإقليمية أو للتصدير ، بشرط أن تسهم الأطراف المشاركة بما هو ضروري لتأسيسها حصة من العوامل مثل رأس المال والمواد الخام وتنظيم المهارات وإدارتها وفنون الإنتاج ، إلخ. على وفقً لـ Yberbestra ، يشمل الاستثمار المشترك أنشطة إنتاج أو تسويق تتم في الخارج ، وأحد أطراف الاستثمار هو شركة دولية تمارس حقوقًا كافية على المشروع أو عملية الإنتاج ولكن ليس لديها سيطرة كاملة على المشروع أو عملية الإنتاج . تتضمن هذه الاستثمارات الجوانب التالية: (جباري ، 2015 : 33)

أ- نجد أن الإنفاق بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي طويل الأمد

ب- يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص

ج- كل مستثمر يشتري حصة في شركة مملوكة للدولة مما يؤدي إلى تحول الشركة إلى شركة مشتركة

د- في جميع الحالات المذكورة آنفا ، يجب أن يكون للجهات المستثمرة الحق في المشاركة في إدارة المشروع

هذا وقد اصبح اسلوب المشاركه من الاساليب الضرورية لانه يعكس نسبة الانسجام مابين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة ويتم ذلك من خلال محافظة الدولة المضيفة بحقها في السيطرة على امكانية الاستفادة من الخبرات والموارد التكنلوجية والادارية

2- المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي :

يأخذ شكل إنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع من الخدمات أو النشاط الإنتاجي ، لكن البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي غالبًا ما تكون مترددة خوفًا من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية ، وكذلك المخاوف من احتكارات الشركات الأجنبية سوقها وبعضهم يرى التنمية كنتيجة لذلك. وفي السياق العالمي الحالي ، تتنافس

البلدان بعضها مع بعض على الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل ملكية كاملة ، لأن هذه بطاقة فائزة في عملية تشجيع تدفقات الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي ، تعني المزيد من الأرباح وتكاليف أقل ، ومن السهل تنفيذ سياسات التوسع التي تريدها الشركة التابعة للشركة الأم ، ومن عيوبها التأميم أو المصادرة أو التصفية القسرية للانكشاف ، خاصة في الدول النامية ، الأمر الذي كان ادى الى وجود أثر خطير بعد الحرب العالمية الثانية ، خفض الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية ، الان هذه المخاطر اصبحت منخفضة في عقد الثمانينات ، اما بالنسبة للدول المضيفة فأن الاحجام الكبيرة للمشروعات الاجنبية المملوكه بالكامل تعطيها بعض المزايا من اهمها نسبة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة اليها ، يعمل على اشباع الحاجات المحلية من خلال السلع اوالخدمات التي يقوم بتقديمها ، الارتفاع في نسبة الصادرات ، فضلا عن ذلك فأن اهم ميزه يقدمها الاستثمار المملوك بالكامل هي ميزة نقل التنكلوجيا الحديثة من البلد الام الى البلد المضيف كذلك يساعد على توفير فرص عمل اكبر (عبادي وحبيب ، 2015 : 4-5).

3- مشروعات او عمليات التجميع :

يأخذ المشروع شكل اتفاق بين الطرف الوطني (عام أو خاص) وطرف أجنبي ، يقوم بموجبه الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين ليتم تجميعها في المنتج النهائي ، في شكل الاستثمار المشترك أو الملكية غير المباشرة في شكل نموذج الاستثمار في معظم الحالات ، وخاصة في البلدان النامية ، يوفر الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة مثل التصميم الداخلي للمصنع والعمليات التكنولوجية وطرائق التخزين والصيانة والمعدات الرأسمالية مقابل الموافقة للعودة المادية (حافظ ،2005 : 40).

4- الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من أرض تابعة لدولة ذات حدود واضحة المعالم. يُنظر إلى المنطقة الجمركية على أنها امتداد للخارج. تم عزلهم لأسباب جمركية. لا تخضع الاستثمارات لقوانين البلد المضيف لأنها تحكمها السيادة الوطنية من وجهة نظر سياسية. داخل المنطقة الحرة ، يُسمح بمشروعات رأس المال الخاص. البضائع الأجنبية أو الوطنية أو المجمعة التي يتم فيها تداول البضائع المحلية والأجنبية ، وكذلك بعض المنشآت الصناعية. ضدهم ، ولا يتم دفع أي رسوم جمركية لتلك البضائع الا عن اجتيازها حدود المنطقة الحرة داخل البلاد (حافظ ،2011 : 98).

5- الاستثمار الباحث عن الاسواق :

في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، عندما نفذوا سياسات استبدال الواردات ، ونفذوا الحماية الجمركية والواردات المقيدة ، لذلك اتخذت معظم الشركات الأجنبية طريقة الاستثمار هذه. قد يكون الاستثمار كبديل للتصدير وتجنب هذه القيود بديلاً أكثر قابلية للتطبيق للتصدير إلى البلدان ذات تكاليف النقل المرتفعة (جاسم ، 2017 : 415) .

6- الاستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الاداء :

يسعى المستثمرون الاجانب الى رفع نسبة ارباحهم عن طريق الاستفادة من الايدي العاملة الماهرة والتي تكون ذات اجور منخفضة في الدول المضيفة اذ يتم من خلال قيام الشركة الام بتمويل بعض من خطوطها الانتاجية التي تحتاج الى كثافة في

العمل الى الدول المضيفة من اجل قيامها بتصنيع بعض من اجزاء المنتج وذلك لارتفاع اسعار الاجور في الدولة الام ويتم ايضا من خلال القيام بعمليات التجميع لمنتج معين لتصبح في النهاية منتجات تامة الصنع (جاسم ، 2017 : 415).

رابعا: محددات الأستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الايجابيات التي يقدمها الاستثمار الاجنبي المباشر الا انه يعاني من بعض المحددات التي يمكن ان تواجه في الدول المضيفة له ومن هذه المحددات التالي (الموسوي والحلاوي ، 2020 : 53) ،(محمد و رياض ، 2013 : 424) ،(جاسم ، 2017 : 417)

1- المحددات الاقتصادية : وتشمل هذه المحددات التالي :

أ- السوق: يعد حجم السوق من العناصر الاساسية لاتخاذ قرار الاستثمار لأن كبر حجمه يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلد المضيف

ب- السياسات الاقتصادية : إنها سياسة اقتصاد كلي تشمل السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية ، واعتمادًا على الوضع الاقتصادي للبلد ، سواء كانت في حالة انتعاش أم تضخم أم ركود مع تأثير كبير للغاية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ث- الموارد الطبيعية تعد الموارد الطبيعية أحد العناصر المهمة والمحددة للاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ شهدت البلدان ذات الموارد الطبيعية الغنية إلى حد كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية بتكلفة منخفضة.

ج- توافر الايدي العاملة ومستويات الاجور المنخفضة : وهذا يعني أن إنتاجية العمال تتكيف مع الأجور وتؤدي دورًا في الاستثمار الأجنبي المباشر نظرًا للدور الإيجابي الذي أدته للشركات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الكفاءة المعقولة والتكاليف المنخفضة.

ح- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد : فكلما زاد معدل النمو يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع معدل النمو ، زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي ، لأنه يتناسب طرديا مع جذب هذا الاستثمار، وهذا يمثل محفزا للمستثمر الاجنبي للقيام بأستثماراته

2- المحددات السياسية :وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

أ- الاستقرار السياسي : الاستقرار السياسي من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن الاستقرار السياسي يعني حالة الهدوء وعدم التغيير في القرارات السياسية ، مما يساعد ذلك المستثمر على القيام بأستثماراته لما يوفره له هذا الاستقرار من ضمان لرأس ماله وعدم خوفه من اي حالة سياسية مؤثرة.

ب- فلسفة النظام السياسي القادم : تشير فلسفة نظام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأفكار الرئيسية لهذا النظام لمثل هذه الاستثمارات ، على سبيل المثال ، فكرة النظام حول الفوائد التي يمكن أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر

للاقتصاد الوطني مفيدة تمامًا ومن ثم فإن النظام يسعى للنزاهة بطريقة ما أو لتجنبها أم أنها سيئة تمامًا ويجب حظرها؟

3- **المحددات القانونية :** يقوم الاستثمار الأجنبي بالدرجة الأولى على القوانين والتشريعات التي تضمن للمستثمرين حوافز وإعفاءات من الرسوم والضرائب ، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية كالتأميم والمصادرة ، فضلا عن حق المستثمر في تحويل دخله إلى أي دولة في أي وقت يشاء مثل دول العالم حيث يتم التنافس على قوانين ولوائح الاستثمار الأجنبي بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

4- **المحددات الادارية :** يعد النظام الإداري للدولة من العوامل المهمة في خلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار. أهم جانب من جوانب البيئة الإدارية هو توافر الجهات الحكومية من خلال العملية الإدارية. وسيلة للحد من البيروقراطية والوقت اللازم للحصول على تراخيص وبناء مشروع استثماري ومحاربة الفساد المالي والإداري في الجهات الحكومية.

فضلا عن المحددات السابقة هناك محددات او سلبيات تحد من عمل الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفه لما لها من تأثير سلبي عليها وتتمثل بالاتي (احمد و خضير ، 2010 : 144) (فيصل وحسن ، 2015 : 366)

1- هدف المستثمر الأجنبي حقًا هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ومن ثم الحصول على الحد الأقصى لمعدل العائد على الاستثمار و المساهمة بشكل أساسي في نمو الاقتصاد المحلي ، ولتحقيق ذلك يمكن أن تكون تكلفة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية منخفضة .

2- إن التقنيات المستخدمة في مثل هذه المشاركات أو المساهمات وطرائق الإنتاج الفني عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف زيادة الأرباح على وفق ظروف الاقتصاد المتقدم وقد لا تستوفي شروط التنمية. في الاقتصاد ، وخاصة من حيث التوظيف. ومن ثم لم تحقق بعض أهداف التنمية المحلية.

3- غالبًا ما يكون للاستثمارات أو الشركات الدولية الكبيرة إدارات متقدمة ومتخصصة لديها القدرة على التهرب من السيطرة والقيام بأنشطة غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تسمح زياراتها الكبيرة لها بإنشاء الاحتكارالذي يتحكم في جزء من إنتاج الاقتصاد المحلي.

4- أدت جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع الإنتاج المحلي ، مع استبعاد بعض الشركات المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة ومقاومة الشركات الأجنبية التي تستفيد من الخصائص والمزايا التي تفتقر إليها الشركات الوطنية.

5- من خلال أنشطتها التسويقية والإعلامية ، تنشئ الشركات الأجنبية أحيانًا ممارسات استهلاكية لا تتماشى مع الاختلافات في البلدان النامية ، أو تنشر أيضًا أفكارًا ومعايير جديدة للمستهلكين. ، فضلا عن انتشار القيم والعادات الثقافية الموجودة من قبل في الدول النامية، والتي تعد غير متكافئة بعاداتها وتقاليدها.

وترى الباحثة مما سبق ان من المحددات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو عدم القبول من طرف البلد المضيف كونه لايتماشى مع الظروف القائمة او بسبب العادات والتقاليد السائدة او بسسب الدين وغيرها من الاسباب ، فضلا عن ان بعض العوائق السياسية والاقتصادية والادارية التي تحد من عمليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، كذلك تسعى

شركات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الحصول على المواد الخام الطبيعية والاقتصادية من البلد المضيف مما يؤدي الى سوء الاستغلال ونضوب الموارد .

خامسا:- و اقع البيئة الاستثماروالأستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يتجه الاستثمار بشكل عام الى الاقتصادات التي تتصف بأنها جاذبة له والتي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين الى توجيه استثماراتهم الى هذا البلد دون غيره، اما الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق فيواجه العديد من العوائق التي تؤدي الى تراجع الحافز لدى المستثمين لتوجيه استثماراتهم نحوه ومن هذه العوائق واقع بيئة الاستثمار في العراق والتي تتمثل بعدم الاستقرار السياسي والامني الذي يعد من اهم المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري وضعف القطاع الخاص اذ يعتمد العراق بشكل اساسي على الدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الخمسينات بسلل ارتفاع العوائد النفطية، فضلا عن انخفاض الكفاءة في البنية التحتية اذ يعاني العراق من تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء وغيرها، اضف الى ذلك ارتفاع مستوى التضخم الذي يعمل على ارتفاع الاسعار ومن ثم عدم القدرة في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات مما يشوه عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وضعف في القطاع المالي الذي يتكون من المصارف وأسواق المال فضلا عن قطاع التأمين اذ يحتل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة دورا مهما في التوسط بين المدخرين والمستثمرين ويقلل من كلف توفير المعلومات بين اطراف السواق ، وغيرها من هذه المعوقات التي تمثل واقع الأستثمار الأجنبي في العراق وأسباب تجنب الأستثمار فيه كذلك تم توضيح واقع البيئة الاستثمارية العراقية ايضا، ويمكن تحسين عملية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق من خلال وضع الحلول المناسبة التي تحد او تقلل من هذه العوائق فوجود هذه العوائق تجعل العراق بلد طارد للاستثمارات الأجنبية (محمد، رياض، 428،2013-429).

الجانب التطبيقي

أولا: تحليل مؤشر أداء ألأعمال الخاص بالبيئة الأستثمارية

الجدول(1) المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأعمال

السنة	ترتيب العراق في المؤشر	بدء المشروع	الحصول على الرخصة	الحصول على توصيل الكهرباء	نقل الملكية	الحصول على الأئتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	الأنخراط بالتجارة الدولية	انفاذ العقود	حل الأعسار
2017	165	164	104	**133**	115	181	123	52	179	138	169
2018	168	154	93	**116**	111	186	124	129	179	144	168
2019	171	171	143	**126**	113	186	125	129	181	143	168
2020	172	154	186	**131**	121	186	111	131	181	147	168

Source: world Bank group, 2017- 2020, doing business

ينظر الى مؤشر اداء الأعمال الذي اصدر عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كأداة ارشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والأجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الأقتصادية في دول العالم

ويتيح عدة مقارنات فيما بينهم ، ويتكون مؤشر أداء الأعمال من عشر مؤشرات فرعية هي (بدء المشروع، الحصول على الرخصة، الحصول على توصيل الكهرباء، نقل الملكية، الحصول على الأئتمان ، حصة المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، الأنخراط بالتجارة الدولية، انفاذ العقود، حل الأعسار)ويشير تقرير سهولة اداء الأعمال خلال السنوات الخمس المنصرمة الى ان ترتيب العراق قد انخفض من المركز (165) عام 2017 الى المركز(172) عام 2020 من أصل (190) أقتصاداً حقق بذلك انخفاضا بمقدار (7) مرتبات واوضح مؤشر أداء الأعمال لعام 2020 أن العراق احتل مركزا متأخرا اذ جاء بالمركز (172) من أصل (190) اقتصادا على الصعيد العالمي وهذا يعكس المستوى المتدني الذي وصل اليه الأقتصاد العراقي، وهوترتيب طارد للأستثمار الأجنبي ولايشجع المستثمرين للدخول الى السوق العراقية.

ويبين الجدول (1) موقع العراق في المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأعمال البالغ عددها بين عام 2017-2021 عشرة مؤشرات ، اذ حصل تقدم في عدد الأجراءات الخاصة ببدء نشاط المشروع بمعدل (10) درجات اذ انخفضت من (164) الى (154) مما يقلص من عدد الأيام المستخدمة في اجراءات بدء المشروع ، كما حصل اارتفاع في الحصول على الرخصة بعد ان كان (104) في عام 2017 وصل الى (184) عام 2020 بما يعادل (82) مرتبة مما يؤدي الى زيادة عدد الأيام التي يحتاجها في أستخراج الرخصة ، أما فيما يتعلق بتسجيل الملكية فقد ارتفع ترتيب العراق من (115) عام 2017 الى (121) عام 2020 مما يعني زيادة بنيسبة (11) مرتبة عما هو عليه في عام 2017 ، اما فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء فقد انخفض العراق من (133) عام 2017 الى (131) عام 2020 وهذا فارق بسيط في تقليل عدد الأيام اللازمة لأستخراج رخصة الحصول على الكهرباء، اما فيما يخص الحصول على الأئتمان فقد ارتفع موقع العراق من (181) عام (2017) الى (186) عام 2020، وفي الوقت الذي حصل فيه العراق على انخفاض المرتبة في حماية المستثمرين الأقلية بفارق (12) من (123) عام 2017 الى (111) عام 2020، فقد حقق تراجع بفارق (79) مرتبة في مؤشر دفع الضرائب بعد أن كان في المرتبة (52) عام 2017 فقد وصل الى مرتبة (131) عام 2020 وهذا يضع العراق في موضع متدنٍ في هذا المؤشر، اما فيما يتعلق بحل الأعسار فقد بقي العراق في مرتبته مع حدوث فارق بسيط بين 2017 و2020 بعد ان كان (169) عام 2017 اصبح في عام 2020 (168) ، وفيما يتعلق بأنفاذ العقود فقد حل العراق المرتبة (138) عام 2017 في حين وصل في 2020 الى (147) ، كذلك هناك فارق بسيط في مرتبة العراق في الانخراط بالتجارة الدولية فبعد ان كان في عام 2017 (179) فقد وصل الى (181) في 2020، اما فيما يتعلق بترتيب العراق في عام 2021 فقد تعذر الحصول على البيانات المتعلقة به.

شكل (1)

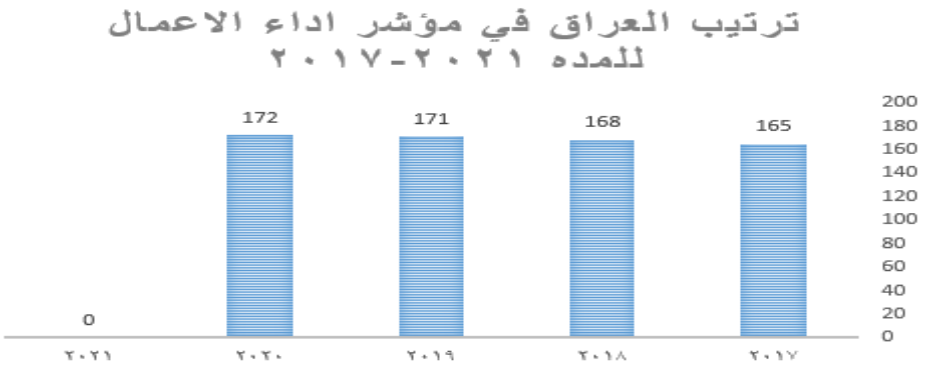

المصدر من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات البنك الدولي

الجدول (2)

المؤشرات الفرعية للمؤشر العام اداء الأعمال في العراق للمدة 2017-2021

المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي	
	2017	2020
بدء المشروع	164	154
الحصول على التراخيص	104	186
الحصول على الكهرباء	133	131
نقل الملكية	115	121
الحصول على الأئتمان	181	186
دفع الضرائب	52	131
حماية المستثمرين الأقلية	123	111
حل الأعسار	169	168
الأنخراط في التجارة الدولية	179	181
أنفاذ العقود	138	147

Source; -World Bank group doing business, 2017-2020

ثانيا:- تحليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية للأستثمار الأجنبي المباشر

الجدول(3)المؤشر المركب للمخاطر القطرية

السنة	المخاطر الشاملة	التصويت والموافقة	الأستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	قواعد القانون	السيطرة على الفساد
2017	8.9	20,69	3.38	9,62	9,62	4.33	6,73
2018	8.6	21.2	1,4	9,1	9,1	3.4	7.2
2019	9.4	22.6	1,9	9,62	9,62	3,85	8,65
2020	8,9	20.77	1.42	9,62	8.65	20,19	14,42

Source: - Amfori Trade with purpose, countries risk classification, 2017-2020

تعرف المخاطر القطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي قد تحدث في بلد ما في المستقبل وتؤثر في بيئة الاستثمار والأعمال في البلد ، والتي بدورها لها تأثير في المؤشرات المالية لبيئة الأعمال ، وخاصة هوامش الربح وقيم الأصول، وتؤثر في قدرة واستعداد الشركات العاملة في هذه البلدان للوفاء بالتزاماتها اصبح العراق يندرج تحت مجموعة الدول التي تصنف بأنها ذات مخاطر مرتفعة في السنوات السابقة على الرغم من تحسنه في المدة بين (2010-2013) الأ أنه عاد يصنف ضمن الدول التي تتمتع بمخاطر مرتفعة جدا في السنوات الأخيرة المتمثلة من(2017-2021) ويمكن تفسير سبب التصنيف المتأخر للعراق في مؤشر المخاطر القطرية الى حالة عدم الأستقرار السياسي اذ يمثل العراق من أكثر بلدان العالم التي تعاني من عدم الأستقرار السياسي إذ جاء بالمرتبة (161) عالميا من بين (163) دولة شملها مؤشر السلام العالمي ،

فضلا عن غياب الأستقرار الأقتصادي والمالي الذي يحدث نتيجة اتخاذ قرارات غير مدروسة، ومن المتوقع ان يستمر العراق يعاني من مخاطر قطرية مرتفة جدا وحالة من عدم الأستقرار السياسي والأمني.

ويبين الجدول(3) موقع العراق في المؤشرات الفرعية لمؤشر المخاطر القطرية، إذ حصل تغير طفيف في عنصر التصويت والموافقة بين عام 2017 وعام 2020 بواقع (0,8) مرتبة اذ بلغ في عام 2017 (20,69) في حين اصبح في عام 2020(20,77) اما الأستقرار السياسي فقد انخفض الى (1,42) عام 2020 بعد أن كان (3,38) في عام 2017 وهذا يعني ضعف الأستقرار السياسي في العراق ، كما ان مرتبة فعالية الحكومة لم تتغير في المدة بين(2017-2020)والتي تمثلت بـ(9,62) وهذا يعني عدم قدرة الحكومة على تخطي الأزمات وعدم القدرة على أقتراح الحلول اللأزمة، اما عنصر السيطرة على الفساد فقد ازداد بواقع (7,69) مرتبة مما يعني ارتفاع نسبة الفساد وعدم القدرة على السيطرة عليه.

الأستنتاجات والتوصيات

أولا: الأستنتاجات

1- تشكل البيئة الأستثمارية مجموعة من الظروف والأوضاع السياسية والأجتماعية والقانونية والتي من الممكن أن تؤثر في نجاح المشروع او فشله
2- تعمل البيئة الأستثمارية الملائمة على مساعدة المستثمر في أستثمار امواله في فرص استثمارية ذات مستويات ربحية عالية كذلك تعمل على خلق فرص العمل والتدريب لأصحاب الخبرات والكفاءات وتمثل البيئة الستثمارية احد العناصر الرئيسة التي يقوم عليها اقتصاد اي دولة كونها تعمل على تحقيق التنمية الأقتصادية من خلال دورها في جذب الأستثمارات سواء كانت هذه الأستثمارات محلية أم أجنبية .
3- تعد بيئة الأستثمار العراقية بيئة جاذبة للأستثمار ألأ انها تفتقر الى العديد من المقومات التي تجعلها تجتذب ألأستثمار ألأجنبي المباشر.
4- تتعرض البيئة الأستثمارية في العراق الى نفور من قبل المستثمرين الأجانب ويعود السبب في ذلك الى تردي البنى التحتية مما يؤدي الى عدم توافر الظروف المناسبة لأقامة المشروعات ألأستثمارية كون المشروع ألأستثماري يتطلب توافر العديد من المقومات لاقامته من اهمها البنى التحتية .
5- عدم توافر تسهيلات من الدوائر الحكومية للمستثمرين من خلال تسهيل استخراج رخصة المشروع، كذلك يعد العراق من الدول التي تتفاقم فيها مشكلة الفساد المالي وألأداري والرشوة والألتفاف على القوانين ممأدى الى تعطيل ألأستثمار

6- اوضحت الدراسة أن الأستثمار الأجنبي المباشر يمثل مجموعة من الأستثمارات التي تحدث في بلدان بعيدة عن موطنها الأصلي والتي تعود بالنفع على البلد المضيف والبلد المستثمر من أجل تحقيق بعض الأهداف التي قد تكون أهداف مالية وأقتصادية

7- يعمل الأستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق النمو الأقتصادي المحلي والأقليمي لأنه يعمل على أحداث تراكم في رأس المال والتكنلوجيا في الدول المضيفة حيث أن التغيرات والتطورات الأقتصادية في جميع أنحاء العالم أدت الى تشجيع التنمية المحلية والأقليمية

8- أن عملية جذب الأستثمار الأجنبي المباشر أصبحت سياسة متبعة في العديد من الدول المتقدمة والنامية وذلك لما تقدمه من حوافز مالية وزيادة في الصادرات فضلا عن القدرة على تبني التكنلوجيا الحديثة أضف الى ذلك العائد على الأستثمار إذ كلما ارتفع العائد زاد الدعم من أجل جذب الأستثمار الأجنبي .

ثانيا: التوصيات

1- العمل على وضع خطط واستراتيجيات لتحسين البنى التحتية لتشجيع ألأعمال في جميع القطاعات الأنتاجية والخدمية من أجل العمل على جذب رؤوس ألأموال الاجنبية وتشجيع رؤوس ألأموال المحلية.

2- العمل على انشاء بيئة أستثمارية ملائمة تساعد المستثمر من خلالها على القيام بالأستثمارات والقدرة على استغلال الفرص المتاحه وتحقيق عائد مرضي .

3- تحسين بيئة الأستثمار العراقية وتوفير الظروف الملائمة للمستثمر المحلي والأجنبي لمحاولة تقليل التأثر بالظروف المحيطة بالدولة المجاورة وخصوصا السلبية منها .

4- العمل على بناء بيئة استثمارية توافق متطلبات الأستثمار اذ أن العنصر ألأساسي في تطور اي مجتمع يعتمد على توفر بيئة أستثمارية ملائمة لنمو ألأستثمار ، ويتم ذلك من خلال معالجة الأبعاد التي ترتكز عليها البيئة الأاستثمارية والتي تتمثل بالبعد السياسي والاقتصادي وألأمني .

5- تقديم الدعم للأستثمارات الأجنبية من أجل جذب الأستثمار الأجنبي المباشر كونه يساعد في عملية التنمية الأقتصادية ويعمل على أحداث تراكماً في رأس المال فضلا عن توفير فرص العمل والتقليل من البطالة

6- العمل على تبني الأستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من ايجابيات منها زيادة حجم الصادرات وادخال التكنلوجيا الحديثة الى الدولة المضيفة .

قائمة المصادر

أولا: الكتب

صقور، مجد، 2021، الأدارة ألأستراتيجية: مفاهيم وأساسيات، منشورات الجامعة الأفتراضية السورية

ثانيا: الرسائل والأطاريح

1- أبو رحمه، أحمد يوسف، 2017، أثر عوامل البيئة الداخلية للمنظمة على مستوى دافعية الأنجاز لدى العاملين في قطاع الخدمات بوكالة الغوث الدولية (الاونروا)، رسالة ماجستير بكلية التجارة- الجامعة الأسلامية بغزة

2- آسيا،شرفاوي، 2010، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال نظام المعلومات التسويقية- دراسة حالة : دليس فود كومباني ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع التسويق، جامعة الجزائر كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية

3- بن حافظ، حمزة، 2011، دور الأصلاحات الأقتصادية في تفعيل الأستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008 ،جامعة منتوري- قسنطينة، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

4- تميمي، سعدية هلال حسن، 2015، تحليل مؤشرات البيئة الأستثمارية ودورها في تحفيز النمو الأقتصادي في دول مختارة مع أشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه في علوم ألأقتصاد (منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الأدارة والأقتصاد، قسم ألأقتصاد

5- جباري، شوقي، 2015، أثر الأستثمار الأجنبي على النمو الأقتصادي، اطروحة دكتوراه في العلوم الأقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي_ ام البواقي- كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

6- حافظ، فيصل حبيب، 2005، دور الأستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير

7-حسين، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الأقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع أشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015 ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأقتصادية (منشورة) جامعة كربلاء، كلية الأدارة وألأقتصاد، قسم الأقتصاد

8- سعيد، طمين، 2020، دور تحليل البيئة الخارجية في تحقيق التوجه الريادي دراسة حالة : مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة- بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيصر- بسكرة ، كلية العلوم الأقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير

9- موالي، سيماء محمد أمين عبد اللطيف،2020، أهمية البيئة الأستثمارية في جذب ألأستثمار النفطية الى العراق، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، كلية الأدارة والأقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

ثالثا: الدوريات والنشرات السنويه

1- ابادي، مصطفى الكاظمي النجف، و عبود، محسن عبد الرضا، 2018، اثر الأستثمار الأجنبي المباشر على الأستثمار المحلي والنمو الأقتصادي في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية ، المجلد 16، العدد 2

2- أحمد، موفق و خضير، حلا سامي، 2010، الأستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الأقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الأستثمار العراقي) ، مجلة الأدارة والأقتصاد العدد 80

3- بتال، أحمد حسين، 2018، ابعاد البيئة الأستثمارية : دراسة حالة العراق، جامعة الأنبار، كلية الادارة والأقتصاد

4- بقة، الشريف و محلب، فايزة،2015، تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الأستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الأقتصادية، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي برج بو عريريج وسطيف، المجلة الجزائرية للتنمية الأقتصادية، العدد (2)

5- جاسم، محمد سلمان، 2017، العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر والنو الأقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع و الطموح)، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 23، العدد 101

6- حاجم، سهير أبراهيم، عبد الغفور، صبحي، 2014، تحسين مناخ الأستثمار في الدول النامية .. مع الأشارة الى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية ولأدارية، المجلد 6، العدد 11

7- حسن، فاروق فياض،وفيصل، محمد رياض، 2010، معوقات الأستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسة، العدد 10

8- حسنكو، رغد رياض، 2019، دور التحرر المالي في تعزيز العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر والنمو الأقتصادي في مجموعة من الدول العربية للفترة من 2004- 2016 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 11، العدد 27

9- حيالي، علي درب كسار، خلف، طيبة حسن ، 2020، تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في المناخ الأستثماري في العراق، وتأثيره في استقطاب الأستثمارات الأجنبية المباشرة الى القطاع الزراعي ، مجلة جامعة الكوت للعلوم الأقتصادية ،مجلد 13، العدد 39

10- خضر، حسان، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، السنة الثالثة

11- خلف، بلاسم جميل، 2013، ألأستثمار ألأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الأستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية

12- خيرة، بن يمينة، ومحمد، يعقوب، 2017، قياس تأثير عناصر البيئة التنافسية على القرار الاستراتيجي للمؤسسة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6، العدد 1 (12)

13- دبس، ممدوح، 2014، مفهوم الموقع الجغرافي الأقتصادي- البشري وأهمته في تحديد بنية ألأقليم الأقتصادي وتخصصه ووظائف مراكزه العمرانية (إقليم الساحل السوري ومدنه نموذجا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30 ، العدد 1+2

14- زعبي، حسن علي و ابو رمان، أسعد حماد ، 2004 ، أثر عوامل البئة الخارجية في تحديد الخيار الأستراتيجي، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية ، الأردن

15- سلمان، تغريد داوود، 2020، اثر الستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية، المجلد 18 ، العدد 64

16- شمري، مايح شبيب،و حمزة، حسن كريم، وكاظم، حيدر جواد، 2017، تقييم قرارات الأستثمار النظرية والتطبيقات، مؤسسة النبراس للطباعة، دار الكتب والوثائق ببغداد، الطبعة الأولى

17- طالقاني،شوكت كاظم طالب،2011، مساهمة المواطن في رسم البيئة ألأستثمارية في العراق

18- طه، رانيا الشيخ، 2021، التضخم اسبابه ،آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18

19- عامري، محمد علي ابراهيم، 2010، أدارة محافظ الأستثمار، أثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى

20- عبادي، بتول مطر، وحبيب، باقركرجي، 2015، سياسات مقترحة لجذب الأستثمار ألأجنبي المباشر الى العرق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والأدارية ، العدد 17

21- عبد الرحمن، أبو فارس، 2016، البيئة الداخلية مدخل لتطبيق ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية، مجلة العلوم الأنسانية وألأجتماعية ، العدد 27

22- عبد القادر، مدادي، 2012، دراسة تحليلة لمحددات الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع أشارة خاصة الى البلدان العربية، مجلة الأقتصاد الجديد، العدد 7

23- العطية، منعم دحام، 2014، نحو ايجاد بيئة جاذبة للأستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة الدراسات الأقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 31

24- فرحان، سعد عبد الكريم حمادة، اللهيبي،ذاكر هادي عبد الله، 2018، أثر بعض متغيرات البيئة الأستثمارية الأقتصادية على الأستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كردستان العراق للمدة 2006-2016 ،مجلة تنمية الرافدين، الملجد، 37، العدد 119

25- فرحان، عبير نوري،2021، بيئة الاستثمار العراقية ومدى ملائمتها لأقامة المناطق الصناعية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والأقتصادية، المجلد 17، العدد 55

26- كناني ، كامل كاظم بشير، 2007، الخصخصة المفهوم وأمكانية التطبيق في العراق، نظرة في التحليل الأستراتيجي للأصلاح الأقتصادي، جامعة بغداد ،

27- محمد، سيف عبد الجبار، و رياض، مصطفى محمد، 2013، الأستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الأقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الجامعة

28- المرصد الوطني للتنافسية 2011

29- معموري، أحمد سامي، الشويع، محمد حسناوي، 2010، عقد أستثمار مطار النجف الأشرف الدولي أنموذجا، مجلة رسالة الحقوق العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع

30- موسوي، حنان عبد الخضر، الموسوي،عبد الوهاب محمد جواد، بخيت، حيدر نعمة، 2017، أثر عدم ألأستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، مجلة جامعة جيهان للعلوم، المجلد 1، العدد 3

31- موسوي، حيدريونس والحلاوي، آيات صالح، 2020، تأثير ألأستثمار الأجنبي على سيولة الأوراق المالية ، المجلة العراقية للعلوم الأدارية، المجلد 16، العدد 64

32- نظمي، داليا، 2012، البيئة الأستثمارية الملائمة لقطاع ألأعمال في العراق،مجلة العلوم ألأقتصادية وألأدارية ، المجلد 19، العدد 74

رابعا:- المصادر الأجنبية

1- world Bank group, 2017- 2020, doing business

2- Amfori Trade with purpose, countries risk classification, 2017-2020